

تقرير عن مؤتمر علمي

اللقاء العلمي الأول للجمعية
السكان في دول مجلس التعاون
رؤية خليجية

اللقاء العلمي الأول للجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون

لدول الخليجية العربية

السكان في دول مجلس التعاون: رؤية خليجية

تمخضت عن حلقة النقاش التي عنوانها: "الوضع السكاني في دول مجلس التعاون" والتي عقدت في الفترة من ٩,٠٠ - ١١,٠٠ من صباح يوم الخميس ١٤٢٦/١/٨هـ (الموافق ٢٠٠٥/٢/١٧م) والتي رأسها أ. د. عبدالعزيز بن عبداللطيف آل الشيخ وشارك فيها رؤساء جلسات اللقاء العلمي الأول للجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعنوان: "السكان في دول مجلس التعاون: رؤية خليجية" عدد من التوصيات مصنفة أدناه. علما أن اللقاء العلمي الأول للجمعية كان برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز، والذي عقد خلال الفترة ٦- ٨ من شهر محرم ١٤٢٦هـ (الموافق ١٥-١٧ فبراير ٢٠٠٥م).

ومن المعلوم أنه خلال الأربعين سنة الماضية طرأ العديد من التحولات المتلاحقة فيما يتعلق بالخصائص السكانية والديموغرافية وفي النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية لدول الخليج العربية. ومن مظاهر التغيرات توافد الأعداد المتزايدة من العمالة الأجنبية وتدققها على كل دولة من دول المنطقة وتغييرها في التركيبة الديموغرافية لسكان المنطقة. وتدعو هذه المستجدات إلى المزيد من الدراسات العلمية الجادة في النواحي السكانية لمعرفة الواقع واتجاهات المستقبل لرسم إستراتيجيات سكانية

واقتصادية وتنموية. وإذا كانت الدراسات السكانية مهمة عالميا فهي أكثر أهمية بالنسبة لدول ومجتمعات المنطقة الخليجية على وجه الخصوص، ودول الخليج أحوج ما تكون إلى إستراتيجيات سكانية تمكنها من التعامل مع سكان وافدين ومنحدرين من أصول وجنسيات ولغات متنوعة. ومن الملاحظ بناء على عدد من الدراسات - أن معظم سكان دول الخليج العربية يفضلون سكنى المدن الكبرى، وتتراوح نسب التحضر ما بين ٧٧ إلى ٩٦ في المائة من إجمالي السكان، ويستنتج من ذلك نموذج استقطابي وتركيز ملحوظ في المدن وتفريغا سكانيا بالنسبة للبوادي والأرياف والمدن الصغيرة. ولقد تساءل المتخصصون: هل من الحكمة أن تسمح السياسات العمرانية باستمرار هذا النمط غير المتوازن من التوزيع السكاني؟ أم الجنوح نحو سياسات "التوازن الإقليمي والانتشار السكاني" أو تشجيع "إستراتيجية الانتشار بطريقة مركزة" التي تستند إلى فكرة "أقطاب النمو أو أقطاب التنمية.؟"

لا شك أن موضوع اللقاء العلمي الأول للجمعية عن السكان من الموضوعات التي هي على درجة كبيرة من الأهمية عالميا وإقليميا، وتأتي في المقام الأول خصائص السكان وتوزيعهم الجغرافي، ويرتبط بقضايا السكان أمور عدة تأتي في طليعتها التنمية بمستوياتها الإقليمية والوطنية والمحلية. ويتناول المتخصصون في الجغرافية والديموغرافيا والاقتصاد والاجتماع وغيرهم الشأن السكاني من زوايا ومناح متعددة. ولقد عالج اللقاء العلمي هذه القضايا السكانية في دول مجلس التعاون من خلال أوراق علمية انتظمت في أربعة محاور: النمو السكاني، الخصائص السكانية، التوزيع السكاني، السياسات السكانية والرؤية المستقبلية. أما الأوراق العلمية ذات العلاقة بالنمو السكاني فتشمل: نمو سكان دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٢م وأبعاده الجغرافية،

مؤشرات الوفيات في المملكة العربية السعودية، النمو السكاني والتنمية الحضرية على المستوى المحلي: حالة مدينة الرياض، الوضع السكاني والتغير الديموغرافي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتتناول ورقة الأمم المتحدة الأوضاع السكانية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي سيقدمها مشكورا سعادة المنسق المقيم للأمم المتحدة نيابة عن سعادة د. ثريا بنت أحمد عبيد، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

أما ما يتعلق بالخصائص السكانية، فتتناول بعض الأوراق أموراً مثل: العمالة الصناعية في دول مجلس التعاون، التوزيع النسبي للقوى العاملة النسائية في دول مجلس التعاون، التغير السكاني والتنمية في المجتمع العربي السعودي، القوى العاملة في مملكة البحرين، خصائص السكان التعليمية وتباينها المكاني في المملكة العربية السعودية، التوزيع السكاني: التركيز السكاني والتحضر في دولة الإمارات العربية المتحدة، الهجرة إلى مسقط، التركيز والتخلخل السكاني وآثارهما على التنمية: أمثلة من المملكة العربية السعودية، الهجرة الداخلية إلى مدينة جدة الكبرى، واقع التوزيع المكاني للسكان في المنطقة الداخلية في سلطنة عمان، محاور التركيز السكاني في المملكة العربية السعودية. أما السياسات السكانية والرؤية المستقبلية فهناك بحوث مثل: السياسات السكانية في دول مجلس التعاون، واقع السكان ومستقبله في دولة قطر، إسقاطات السكان المستقبلية لمناطق المملكة العربية السعودية لأغراض التخطيط والتنمية، رؤية عن الأوضاع السكانية في المملكة العربية السعودية: الحاضر وآفاق المستقبل.

واشتملت الأوراق العلمية أموراً عدة وتطرقت إلى عدد من المفاهيم السكانية والمكانية ومن ذلك: النمو السكاني، التغير الديموغرافي، التوزيع

السكاني، التركيز السكاني والتحضر، التنمية الحضرية وعلاقتها بالوضع السكاني، الهجرة السكانية، التخلخل السكاني وعلاقة ذلك بالتنمية، السياسات السكانية في دول مجلس التعاون، القوى العاملة، خصائص السكان التعليمية، العمالة الصناعية، القوى العاملة النسائية في دول مجلس التعاون، مؤشرات الوفيات. ونتطلع إلى اليوم القريب الذي تظهر فيه هذه الأوراق كأحد بواكير إصدارات الجمعية العلمية بإذن الله تعالى، كما نتطلع إلى قيام الجمعية بالسعي إلى تكوين مركز للدراسات السكانية في واحدة من دول مجلس التعاون.

والشكر لكل من أسهم في تأسيس هذه الجمعية وفي مقدمة هؤلاء خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حفظه الله ورعاه، على الموافقة الكريمة على استضافة دارة الملك عبدالعزيز لهذه الجمعية ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، رئيس مجلس إدارة دارة الملك عبدالعزيز، برعاية هذا اللقاء العلمي الأول للجمعية وإسهام سموه الخاص لعقده، ولعالي وزير التعليم العالي على افتتاحه لفعاليات اللقاء العلمي نيابة عن سمو أمير منطقة الرياض، كما يخص بالشكر سعادة الأمين العام لدارة الملك عبدالعزيز الدكتور فهد بن عبدالله السماري الذي ساند طلب استضافة الدارة للجمعية وأيده ولبى رغبة أعضاء اللجنة التأسيسية لهذه الجمعية، وأشرف على التنظيم لهذا اللقاء العلمي وللزملاء أعضاء اللجنة العلمية للقاء وهم الدكتور عبدالله سبت، نائب رئيس مجلس الإدارة، والدكتور نظام الشافعي، عضو مجلس الإدارة، أمين النشر والبحث العلمي بالجمعية، والدكتور ناصر فخرو، عضو مجلس إدارة الجمعية، وسكرتير الجمعية الأستاذ وليد بن عبدالله الربيق، والزملاء رؤساء الجلسات العلمية: الدكتور والباحثين.